السعوديون هم صنّاع محنتهم بأيديهم

عانت الرياض من الفرص الضائعة والأخطاء الاستراتيجية الجسيمة

ـ ستيفن أ. كوك، كاتب عمود في مجلة "فورين بوليسي" وزميل أول في مجلس العلاقات الخارجية

أشعر بالأسف على السعوديين. فهم يجدون أنفسهم عالقين بين إيران والحوثيين، في وضع بائس تتحمل مسؤوليته جزئيًا سياسات رئيس أميركي اتسم بالعجز والتقلب. وعلى مدى العقد الماضي، لم يكن قادة السعودية يرغبون في شيء أكثر من تحقيق الاستقرار الإقليمي، كي يتفرغوا لمهمة تحويل بلادهم. ولبرهة من الزمن، بدا الشرق الأوسط مستقرًا بالقدر الكافي الذي سمح لولي العهد محمد بن سلمان ومستشاريه بأن يحلموا بإقامة مملكة مختلفة جذريًا بحلول عام 2030.

حينئذ، جاءت هجمات حركة حماس على إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2023، لتشعل حربًا إقليمية. ومنذ ذلك الحين، بذلت السعودية كل ما في وسعها لتجنّب الانخراط في هذه الحرب، وهو موقف يمكن اعتباره استجابة عقلانية لما خلّفته من عنف وإراقة للدماء. ومع ذلك، فإن افتقار الرياض إلى بُعد النظر الاستراتيجي أسهم في تفاقم التحديات التي تواجهها.

وكان التصعيد الأخير بين السعودية وأنصار الله، المعروفين أيضًا بالحوثيين، والذي وقع في 13 يوليو عندما زُعم أن سلاح الجو السعودي قصف مدرج مطار صنعاء الدولي، غير ضروري، بكلمة واحدة، وبعبارة أطول، كان نتيجة لسوء التقدير.

أما سبب بدء السعوديين هذا القتال، فهو أمر غامض. ويبدو أنهم كانوا يتصرفون نيابةً عن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، التي كانت قلقة بشأن انتهاكات حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الحوثيين. وكان الهدف من الضربات على المطار منع هبوط طائرة تابعة لشركة ماهان إير الإيرانية، التي كانت تقل وفدًا حوثيًا عائدًا

من جنازة آية الله علي خامنئي. وتُعد ماهان إير شركة الطيران المفضلة لدى الحرس الثوري الإسلامي لتزويد حلفائه في أنحاء المنطقة. ومن المعقول الاعتقاد أن الحوثيين كانوا يحملون معهم من طهران ما هو أكثر من مجرد الفستق والسجاد.

وحتى مع التسليم بأن الرحلة كانت تمثل انتهاكًا لقرار مجلس الأمن، فإن إحداث حفر في مدرج صنعاء لا يبدو منطقيًا إلى حد كبير. فبالنظر إلى جميع استفزازات الحوثيين والحرس الثوري الإسلامي التي تغاضت عنها الرياض في السنوات الأخيرة، كان السماح للحوثيين بالهبوط ينبغي أن يكون قرارًا سهلًا. فقد كانت الحرب بين السعودية والحوثيين قد انتهت فعليًا، حتى وإن كان المسؤولون السعوديون يتذمرون سرًا من أن الإيرانيين لم يفوا قط بالتزاماتهم، بما في ذلك تلك المتعلقة باليمن بعد أن طبّعت الرياض علاقاتها مع طهران في عام 2023. ويبدو أن المخاطر الكامنة في قصف المطار أكبر من المكاسب، وكان بوسع السعوديين بالتأكيد أن يغضوا الطرف.

أما الحوثيون، فلم يغضوا الطرف من جانبهم، فقد ردوا بإطلاق النار على مطار أبها الدولي في منطقة عسير، وعلى منشآت نفطية في جازان، الواقعة على ساحل البحر الأحمر قرب اليمن. كما فرضوا حصارًا على حركة الملاحة السعودية في مضيق باب المندب. وفي الوقت نفسه، استهدفت ميليشيات عراقية متحالفة مع إيران والحوثيين منشآت تابعة لأرامكو في ينبع، ومنشأة معالجة النفط السعودية في بقيق، وهي منشأة ضخمة وحيوية لإمدادات الطاقة العالمية.

ومما زاد الأمور سوءًا أن السعوديين يواجهون الحوثيين وحدهم، فقد أدان قادة المنطقة هجمات الحوثيين وأعربوا عن تضامنهم مع السعوديين، لكن أيًا من جيران المملكة العرب لم يتقدم للمساعدة. ومعظمهم أضعف وأكثر جبنًا من أن يواجهوا تهديد الحوثيين.

وقد يكون الاستثناء الوحيد هو الإمارات، لكن الرياض نفّرت أبوظبي في ديسمبر الماضي، في لحظة أخرى من سوء الإدارة الاستراتيجية، بسبب حربهما المشتركة في اليمن. ففي ذلك الوقت، سيطر حلفاء الإمارات في اليمن، المعروفون باسم المجلس الانتقالي الجنوبي، على معظم الجزء الجنوبي من البلاد وأعلنوا عزمهم إقامة دولة مستقلة. ورأى السعوديون في ذلك التفافًا على جهودهم للتوصل إلى تسوية دبلوماسية

وسياسية لأزمة اليمن المستمرة منذ سنوات والحفاظ على وحدة البلاد. ولذلك قصفوا قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وأخرجوا قيادته من البلاد، وطالبوا الإماراتيين بالابتعاد عن اليمن، وقد امتثل المسؤولون في أبوظبي لذلك.

يمكنني أن أتفهم سبب غضب السعوديين، لكنهم في ثورتهم فقدوا رؤية الصورة الكبرى. فقد كان من المؤكد أن خطوة المجلس الانتقالي الجنوبي المفاجئة ستضع الحوثيين ورعاتهم في الحرس الثوري الإسلامي في موقف دفاعي، مع وجود القوات الجنوبية على أعتاب المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وزعم السعوديون أنهم قلقون من تفكك دولة عربية والسابقة التي قد يرسيها ذلك. لكن يمنًا جنوبيًا متحالفًا مع الإمارات والمصالح السعودية في مواجهة الحوثيين يبدو نتيجة أفضل من إجراء محادثات عقيمة مع الحوثيين بشأن مستقبل اليمن.

وفي الوقت نفسه تقريبًا، ارتكب السعوديون خطأً استراتيجيًا آخر. فبدلًا من الترحيب باعتراف إسرائيل بأرض الصومال، أو على الأقل التسامح معه، عارضته السعودية علنًا إلى جانب تركيا وقطر والدول العربية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن المنطقي أن يعارض المصريون الخطوة الإسرائيلية، لأن إثيوبيا، وهي منافس رئيسي لمصر في القرن الأفريقي، تحتفظ بعلاقات قوية مع أرض الصومال. وعارض الأتراك الخطوة لأن أرض الصومال تمنح الإسرائيليين موطئ قدم في القرن الأفريقي، حيث تعمل تركيا على تعزيز حضورها منذ أكثر من عقد. أما القطريون، وهم مستثمرون في أرض الصومال، فكانوا يلعبون على الجانبين كعادتهم.

لكن المعارضة السعودية لم تكن منطقية. فأرض صومال مستقلة ومتحالفة مع إسرائيل، وتتيح للإسرائيليين حضورًا في البلاد، تفرض ضغطًا على الحوثيين والحرس الثوري الإسلامي. وكان ينبغي أن يكون ذلك أمرًا جيدًا للرياض، حتى إن لم يكن في وسع السعودية الاحتفاء به علنًا. وبدا أن القادة السعوديين كانوا غاضبين أكثر من اللازم من الإماراتيين، الذين رأوا أنهم متواطئون مع الإسرائيليين في أرض الصومال، بحيث لم يتمكنوا من إدراك المكسب الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن يساعد حلفاء السعودية في الحفاظ على وحدة الصومال، وهم تركيا ومصر وقطر، السعوديين في مشكلتهم مع الحوثيين.

وكان وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في المكتب البيضاوي خلال هذه الفترة من سوء حظ السعودية مؤلمًا بصورة خاصة. فقد كره السعوديون الرئيس باراك أوباما بسبب اتفاقه النووي مع إيران، وقلقوا من أن يقوّض الرئيس جو بايدن موقفهم من خلال اتفاق لاحق، وهو ما لم يتحقق قط. وفي الواقع، انتهى الأمر ببايدن إلى تعزيز العلاقات مع المملكة، وقضى آخر عامين له في منصبه وهو يتفاوض على اتفاق أمني ثنائي. ومع ذلك، بدا أن السعوديين، مثل غيرهم من دول الخليج الفارسي، يفضلون ترامب بشدة على منافسته الديمقراطية، نائبة الرئيس السابقة كامالا هاريس، لأن ترامب، بحسب الزعم، ينجز الأمور ويفيد الأعمال والاستثمار.

ومع ذلك، عندما توصلت السعودية إلى اتفاق مع إدارة ترامب يتيح لها الوصول إلى التكنولوجيا النووية، سحب الرئيس البساط من تحت أقدامها. فبعد يوم واحد من توقيع وزير الطاقة في إدارته الاتفاق، أضاف ترامب شرطًا حاسمًا، وهو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وهذا أمر قال السعوديون إنهم لن يقدموا عليه إلا بعد إقامة دولة فلسطينية، وهو ما لا يرغب الإسرائيليون في القبول به.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يخذل فيها ترامب السعوديين. فقد خرق مبدأ كارتر في سبتمبر 2019، عندما لم يرد على هجمات إيران على المنشآت النفطية السعودية. وفي الآونة الأخيرة، عززت عملية "الغضب الملحمي" برمتها، وهي عملية سيئة التصور، قوة طهران على حساب جيرانها على الجانب الغربي من الخليج. وما إن يجد ترامب مخرجًا من الصراع حتى يترك السعوديين وغيرهم للتعامل مع تداعياته.

ولا شك أن عام 2026 كان العام الرهيب للسعودية، ولا يزال هناك أكثر من أربعة أشهر متبقية. ويتمنى السعوديون لو كانت لديهم رفاهية عزل بلادهم عن مشكلات المنطقة، لكنهم لا يستطيعون ذلك. وسياسة الريال، أي شراء ولاء من قد يلحق بهم الضرر، لا يمكن أن تذهب إلا إلى مدى محدود. ولتحسين موقفهم، يحتاج السعوديون إلى التخلي عن المبادئ والعواطف التي قادت عملية صنع سياساتهم، وتطوير فهم أفضل لبيئتهم الاستراتيجية. وعندها فقط ستكون لديهم فرصة لتشكيل المنطقة، بدلًا من السماح للآخرين بتشكيلها نيابة عنهم.

Steven A. Cook, The Saudis Are the Architects of Their Own Misfortune, Foreign Policy, 5 August 2026;

https://foreignpolicy.com/2026/08/05/saudi-arabia-iran-israel-united-states-trump-uae-oil-houthis/

ملاحظة: لا يعكس المقال بالضرورة وجهة نظر مركز طوى للدراسات السعودية